السادة / البورصة المصرية

ادارة الأفصاح

تحية طيبة و بعد ،،،،،

مرفق لسيادتكم طيه تقرير السادة / الجهاز المركزي للمحاسبات عن القوائم المالية المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٠٣/٣١ .

و تفضلوا بقبول فائق الأحترام ،،،،،،

تحريراً في ٢٠٢٣/٠٨/١٧

مدير عام الإستثمار

و مدير علاقات المستثمرين

(غادة ربيع)

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات التأمين

السيد الأستاذ / رئيس مجلس إدارة

شركة المهندس للتأمين

تحية طيبة وبعد ،،،،

نتشرف بان نرسل لسيادتكم رفق هذا تقرير مراقب الحسابات عن القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١ والمتمثلة في قائمة المركز المالي وكذا قائمتي الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق المساهمين وكذا قوائم الإيرادات والمصروفات لفروع التأمين المختلفة المستقلة عن الفترة المالية المنتهية في ذات التاريخ .

برجاء التفضل بالإحاطة واتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

تحريرا في : ١٧ / ٨ /٢٠٢٣ .

وكيـــل الوزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة

مع خالص التحية أمل فاروق يوسف محمد

(محاسبة/ أمل فاروق يوسف محمد)

إدارة مراقبة حسابات التأمين صادر		
رقم	تاريخ	مرفق
٣٥١	٢٠٢٣/٨/١٧	تقرير الاوراق

الجهاز المركزي للمحاسبات

ادارة مراقبة حسابات التامين

تقرير مراقب الحسابات

عن القوائم المالية المستقلة

لشركة المهندس للتامين فى ٢٠٢٣/٣/٣١

الى السادة رئيس واعضاء مجلس ادارة شركة المهندس للتامين :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة لشركة المهندس للتامين (شركة مساهمة مصرية) المتمثلة فى المركز المالي المستقل فى ٢٠٢٣/٣/٣١ وكذا القوائم المالية الدورية المستقلة للدخل والدخل الشامل والتغير فى حقوق المساهمين والتدفقات النقدية وقوائم الايرادات والمصروفات لفروع التامين المختلفة عن التسعة اشهر المنتهية فى ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الايضاحات المتممة الاخرى وادارة الشركة هى المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة والصادرة بالقرار الوزاري رقم (١١٠) بتاريخ ٢٠١٥/٧/٩ وكذا دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التامين الصادرة بقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٧٠) لسنة ٢٠١٦ بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢١

وتنحصر مسئوليتنا فى ابداء استنتاج على القوائم المالية الدورية المستقلة فى ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود :-

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) (الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة للشركة) ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة عمل استفسارات بصورة اساسية من اشخاص مسئولين عن الامور المالية والمحاسبية وتطبيق اجراءات تحليلية وغيرها من اجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا فى نطاق عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالى لا يمكننا الحصول على تاكيد باننا سنصبح على دراية بجميع الامور الهامة التى قد يتم اكتشافها فى عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى راى مراجعة على هذه القوائم .

واسفرت عملية المراجعة عن ما يلى :-

١. تبين من فحص الاوراق المالية من خلال الدخل الشامل (اوراق مالية غير متداولة) انه لم يتم اعادة الدراسة الخاصة بالشركة المصرية لضمان الصادرات حيث اخر دراسة معدة بتاريخ ٢٠٢١/٦/٣٠ .

يتعين ضرورة عمل اللازم فى هذا الشأن مع مراعاة التأثير على بند اوراق مالية .

٢. بلغت مساهمات الشركة فى رؤوس اموال شركات اخرى (مخصصة) فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٥.٤٣٥ مليون جنيه **تبين بشأنها ما يلى :-**

أ. وجود عدد ٦ شركات قيمتها الدفترية ١ جنيه قيمة تذكارية منها ٤ شركات متوقفة عن النشاط وعدد ٢ شركة تحقق خسائر .

ب. الشركة المصرية لضمان الصادرات حققت ارباح في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٥٨.٧٧١ مليون جنيه ولم يتم توزيعها ، بلغت قيمة المساهمة نحو ٣.٢ مليون جنيه .

يتعين على الشركة العمل على اعادة النظر في تلك المساهمات بما يحقق افضل عائد والافادة .

٣. تضمنت استثمارات الشركة في شركات شقيقة نحو ٨١١.٦ الف جنيه تمثل قيمة مساهمة الشركة في راس مال الشركة المصرية لصيانة السيارات (مهندسكار) بنسبة ١١% من رأسمالها وقد تبين لنا من الفحص عدم تحقيق تلك الشركة لأى عوائد منذ عدة سنوات نتيجة تحقيق خسائر عن الاعوام ٢٠١٨، ٢٠١٩ ، ٢٠٢١ ، عدم توزيع ارباح عن الاعوام ٢٠٢٠ ،٢٠٢٢ ويرتبط بما سبق تحقيق الشركة (المذكورة) لخسائر مرحلة بلغت نحو ٣٣% من حقوق المساهمين .

يتعين اعادة النظر فى تلك المساهمة بما يحقق العائد الامثل للشركة .

٤. بلغ رصيد الحسابات الجارية بالبنوك (عملة محلية ، اجنبية) فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٣٤,٧ مليون جنيه مقابل نحو ٢٤,٣ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ بزيادة قدرها نحو ١٠,٤ مليون جنيه وبنسبة ٤٣% وقد حققت تلك الارصدة عائد فى ٢٠٢٣/٣/٣١ بنحو ١,٢ مليون جنيه خلال الفترة المالية .

الامر الذى نرى معه ضرورة دراسة توجيه الفائض فى السيولة فى اوعية ادخارية تحقق عائد اعلى والاستفادة من الفرصة البديلة لتلك الاموال .

٥. بلغ مخصص الضرائب فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٤٠,٥ مليون جنيه منها نحو ٣٤,٢ مليون جنيه مكون لمواجهة ضريبة ارباح اموال شركات ووعاء المادة (٥٦) من قانون الضرائب علما بان الفروق الضريبية بلغت نحو ١٦,٧١ مليون جنيه طبقاً لمطالبة مصلحة الضرائب بعد سداد ضريبة الاقرار وخصم ضريبة السندات عن السنوات من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ /٢٠٢٠ ولم توافينا الشركة بتفاصيل المبالغ المكونة عن السنوات ٢٠٢١ / ٢٠٢٢ كما تم تكوين مخصص لمواجهة الفروق الخاصة بضريبة الدمغة بنحو ٢,٥ مليون جنيه دون الاخذ فى الاعتبار مطالبتي مصلحة الضرائب بنحو ٢٦ مليون جنيه دمغة نسبية على الاقساط بنحو ١٦ مليون جنيه ودمغة اتساع بنحو ١٠ مليون جنيه .

قامت الشركة بالطعن عليها لقيامها بسداد تلك المبالغ ولم يتم البت فى الطعن حتى تاريخه ولم توافينا الشركة بالمخالصات النهائية لسداد الفروق .

يتعين على الشركة دراسة الامر وموافاتنا بما يتم فى هذا الشأن .

٦. بلغ مخصص التعويضات تحت التسوية المكون للحادث رقم ١٥/ ٢٠١٩ حريق نحو ٩٠ مليون جنيه فى ٢٠٢٣/٣/٣١ (وثيقة رقم ٥٠٠٣٠٨) بمبلغ تامين ٣٦٨ مليون جنيه **وقد تبين ما يلى:-**

أ. وجود نزاع قضائي بين الشركة والعميل مرفوع بشأنه الدعاوى القضائية **الآتي بيانها** .

- دعوى رقم ١٢٥٠ لسنة ٢٠٢٠ مدنى كلى الجيزة مرفوعة من الشركة لطلب سقوط حق العميل فى المطالبة بالتعويض مؤجلة لجلسة ٢٠٢٣/٩/١٢ .
- دعوى رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٠ تجارى كلى الجيزة مرفوعة من السيد /سيمون كوبينتو ضد الشركة والمصفى القضائى لشركة حسام باك والعميل لطلب الزامهم بسداد مبلغ ٧٦٩٦٣٨ يورو او ما يعادلها بالجنيه المصرى بالإضافة الى الفوائد القانونية والزام شركة المهندس بالتحفظ على مبلغ التامين المستحق لشركة حسام باك لحين الفصل فى هذه الدعوى بشكل نهائى وبجلسة ٢٠٢٣/٣/٢٩ صدر حكم بعدم الاختصاص واحالتها الى المحكمة الاقتصادية .

ب. قيام العميل بتقديم شكوى الى الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٥ والتى قامت بدراستها واقرار حق العميل فى التعويض عن الآلات والمبانى والمخزون ثم تم عرضها على لجنة فض المنازعات والتى قضت بجلستها رقم (١٦٣) بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٣ بتأكيد حق العميل فى التعويض.

ج. قامت الشركة برفع دعوى رقم ١٨٦١ لسنة ٢٠٢٣ مدنى كلى الجيزة ضد الهيئة العامة للرقابة المالية واخرين لطلب عدم الاعتداد بالتوصية الصادرة من لجنة فض المنازعات واعتبارها كأن لم تكن ومؤجلة لجلسة ٢٠٢٣/٩/١٣ .

يتعين متابعة الدعاوى القضائية وتدعيم المخصص فى ضوء ما تسفر عنه القضايا .

٧. بلغ رصيد شركات التامين واعادة التامين المدينة فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٩٢,٩٠٥ مليون جنيه مكون لها خسائر ائتمانية بنحو ٢١,١٩٣ مليون جنيه **وقد تبين من الفحص ما يلى :-**

أ. وجود ارصدة متوقفة منذ عام ٢٠١٠ مكون لها مخصص بالكامل **وبيانها كالتالي :-**

اسم الشركة	المبلغ
sarnia	٣٢٧ الف جنيه
Arabunion	١٩ مليون جنيه
الجمعية المصرية للتامين التعاونى	٤٧٩ الف جنيه

ب. تركز رصيد شركات التامين واعادة التامين المحلية والبالغ نحو ٢٦,٩٦١ مليون جنيه فى مجمعات التامين الإجباري والعشرية والنووية والسفر والطرق السريعة بنحو ١٧,٨٧٧ وبنسبة تصنيف ٦٦% من هذا الرصيد علما بانه تم تصنيف هذه الارصدة ارصدة عالية الخطورة ضمن دراسة الخسائر الائتمانية لمعيار ٤٧ وعلى الرغم من ذلك تم احتساب خسائر ائتمانية لها بنسبة بلغت نحو ٤٥% لاسيما ان هذا الرصيد يتضمن المجمعة النووية عالية الخطورة .

نوصى باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل المبالغ المتوقفة ودراسة الامر مع المجمعات لتحصيل ارصدة الشركة لديهم فى ضوء القواعد المنظمة لعملها واجراء التسويات اللازمة فى ضوء المعيار المشار اليه .

ج. لم يتم احتساب خسائر ائتمانية للمخصصات المحتجزة لدى معيدى التامين والبالغة ٨,٧١٩ مليون جنيه فى ٢٠٢٣/٣/٣١ .

يتعين بحث ذلك واجراء التسويات اللازمة فى ضوء تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧ .

٨. لوحظ تاخر شركة اسيت فى تنفيذ مشروع توريد برامج حاسب الى وتراخيص استخدامه والتدريب عليه البالغ قيمته التعاقدية ٦٧٦٨٤٦ دولار عن المدة المحددة بالعقد المؤرخ فى ٢٠٢٠/٦/٢٩ تنتهى فى ٢٠٢٢/٤ وقد وافق مجلس الادارة بمحضر رقم (٥٢٩) بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ على تمديد العقد حتى نهاية ٢٠٢٣/٦ ثم وافق لفترة ثانية حتى نهاية ٢٠٢٤/٦/٣٠ بمحضر رقم (٥٣٤) بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٤ ولم توافينا الشركة حتى تاريخ انتهاء الفحص بما يفيد عمل ملحق للعقد بتلك المدة الجديدة .

يتعين موافاتنا بأسباب التأخير مع ضرورة عمل ملحق للعقد بمدة التنفيذ الجديدة حتى يكون ملزما للطرفين .

٩. تضمنت الارصدة الدائنة نحو ٤٧,٦ مليون جنيه قيمة الدمغة النسبية على الاقساط المصدرة منها نحو ٣٣,٩ مليون جنيه عن الاقساط المسددة والواجب سدادها طبقا لأحكام القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية بشأن قانون الدمغة النسبية .

يتعين العمل على سرعة سداد مستحقات مصلحة الضرائب تجنبا لاحتساب غرامات تأخير .

١٠. تبين عدم قيام الشركة بتسجيل بعض العقارات المملوكة لها بلغت تكلفتها الدفترية نحو ٣٢٥ الف جنيه تتمثل فى فروع المنصورة والاسكندرية (العصافرة) وشقة رقم (١٤) بقرية سيدى كرير .

يتعين اتخاذ اللازم فى شأن تسجيل تلك العقارات .

<u>الاستنتاج المتحفظ :-</u>

وفى ضوء فحصنا المحدود وباستثناء ما جاء بالفقرات السابقة لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح وفى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٣/٣/٣١ وعن ادائها المالى وتدفقاتها النقدية عن التسعة اشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية ودليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التامين .

<u>فيما لا يعد تحفظا :</u>

<u>الاستثمارات العقارية :-</u>

- تضمنت الاستثمارات العقارية فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٣.٦١٦ مليون جنيه قيمة وحدتين سكنيتين بمشروع المعادي فيو غير مستغلين .

يتعين سرعة العمل على استغلال تلك الوحدتين .

مدينو عمليات التامين :-

- بلغ صافى رصيد مدينو عمليات التامين فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٢٣١,٩٧ مليون جنيه

وقد تبين بشأنه ما يلى :-

أ. بلغت قيمة الاقساط تحت التحصيل نحو ١٨٢,٥ مليون جنيه منها ٦,٣٣٥ مليون جنيه تمثل قيمة اقساط انتهت مدتها التأمينية يرجع تاريخ بعضها الى ٢٠٢٠/٣ .

يتعين العمل على سرعة تحصيل تلك الاقساط .

ب. بلغت قيمة الشيكات المرتدة فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١.٤٣٦ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها الى ٢٠٢١/٤ .

يتعين متابعة تحصيل تلك الشيكات واتخاذ الاجراءات القانونية حيالها فى حالة تعثر تحصيلها .

ج. بلغت قيمة الشيكات الآجلة فى ٢٠٢٢/٣/٣١ نحو ٨٣,٢٧١ مليون جنيه يصل تاريخ استحقاق بعضها الى ٢٠٢٦/٩ بالمخالفة لقرارات الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن تسهيلات السداد التى تقضى (بالا تتجاوز تسهيلات السداد ١٨٠ يوم) وقد بلغت نسبة تلك الشيكات ٤٥,٦% من إجمالي الاقساط .

يتعين الالتزام بقرارات الهيئة فى هذا الشأن والحد من منح التسهيلات توفيرا للسيولة لاستخدامها فى اوعية استثمارية .

د. لم تقم الشركة بإجراء جرد للمستندات تحت التحصيل فى ٢٠٢٣/٣/٣١ .

يتعين اجراء جرد للمستندات تحت التحصيل فى نهاية كل فترة مالية احكاما للرقابة .

الاصول الاخرى :-

- بلغت الاصول الاخرى فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٤١.٢ مليون جنيه مكون بشأنها خسائر اضمحلال على بعض الارصدة بنحو ١.٤ مليون جنيه .

وقد تبين بشأنها ما يلى :-

١. تضمنت الاصول الاخرى نحو ١٣,٢٦١ مليون جنيه ارصدة تم احتساب خسائر ائتمانية لنحو ٥.٦٧٨ مليون جنيه فقط بمبلغ ١,٤٤٤ مليون جنيه ولم توافينا الشركة بأسس احتساب هذه الخسائر الائتمانية مما لا يمكننا من الحكم على صحة تلك الخسائر المكونة بشأنها .

يتعين موافاتنا بأسس احتساب تلك الخسائر الائتمانية .

٢. تضمن حساب جارى شركات تابعة نحو ٤٠ الف جنيه تبين انه رصيد مختلف عليه بين شركة المهندس للتامين والمهندس لتأمينات الحياة وافادت الشركة بردها على تقاريرنا السابقة ان المبلغ محجوز عليه طرف بنك القاهرة الألفي منذ عام ٢٠٠٨ وانه يخص تأمينات الحياة قبل فصل الشركتين .

يتعين بحث اسباب هذا الخلاف والافادة مع اجراء التسويات اللازمة .

٣. بلغ رصيد الوكلاء (مدين) فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٤,٣ مليون جنيه منه مبلغ نحو ٤٥٨ الف جنيه تخص وكلاء انتهت علاقاتهم بالشركة ويرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠٢١ .

يتعين اتخاذ الاجراءات اللازمة والافادة .

<u>الدائنون والارصدة الدائنة الاخرى :-</u>

- بلغ رصيد حساب الدائنين والارصدة الدائنة الاخرى فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٥١.٣ مليون جنيه **وقد تبين بشأنه ما يلى :-**

١. نحو ٦.٦ مليون جنيه مستحقة لصندوق التمويل والتأهيل للعاملين عن ارباح الاعوام المالية منذ عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٢٠ طبقا للمادة رقم (٨) من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (١٥٤٣) لسنة ٢٠٠٣ .

يتعين اتخاذ اللازم فى ضوء القرارات والقوانين المنظمة فى هذا الشأن والافادة .

٢. نحو ٤ مليون جنيه تمثل قيمة امانات شيكات يرجع تاريخ بعضها الى عام ٢٠١٣ .

يتعين بحث ودارسة تلك المبالغ واجراء التسويات اللازمة فى ضوء الاحكام المنظمة لتقادم الديون .

٣. ظهر رصيد حساب احتياطي ضرائب من العمولات فى ٢٠٢٣/٣/٣١ بالزيادة بنحو ١,٧ مليون جنيه مقابل النقص فى بند فروق ضرائب منتجين .

يتعين اتخاذ اللازم فى هذا الشأن والافادة .

<u>ملاحظات قائمة الايرادات والمصروفات :-</u>

- اسفر الاكتتاب التأميني لبعض فروع تأمينات الممتلكات والمسئوليات عن عجز بلغ نحو ٨,٧٥ مليون جنيه (٣,٢٨ مليون جنيه فرع الحوادث والمسئوليات وضمان الائتمان ، ٥,٤٧ مليون جنيه فرع العلاج الطبى) .

ويتصل بما سبق تحقيق هذين الفرعين عجز فى النشاط التأميني بلغ نحو ٤,٢٦ مليون جنيه (١,٥٦ مليون جنيه فرع الحوادث والمسئوليات وضمان الائتمان ، ٢,٧ مليون جنيه فرع العلاج الطبي) .

يتعين بحث ومعالجة اسباب تحقيق عجز فى الاكتتاب التأميني وضرورة اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتحقيق فائض فى كل من الاكتتاب التأميني والنشاط التأميني لهذين الفرعين .

- لوحظ تركز معظم العمليات الانتاجية للشركة خلال الفترة بفرعي الحريق والسيارات التكميلي حيث بلغ إجمالي الاقساط المباشرة لهذين الفرعين نحو ٤٦٤,٢٩ مليون جنيه (٢٤٢,٧٣ مليون جنيه لفرع السيارات التكميلي ، ٢٢١,٥٦ مليون جنيه لفرع الحريق) بنسبة ٦٢% من إجمالي الاقساط المباشرة البالغة نحو ٧٤٨,٨٨ مليون جنيه .

يتعين العمل على تنويع وتنشيط محفظة الانتاج على مستوى فروع التامين بالشركة .

- لوحظ ارتفاع معدل الخسائر لبعض فروع التامين فى ٢٠٢٣/٣/٣١حيث بلغ نحو ٢٢٦,٨% لفرع الحوادث والمسئوليات وضمان الائتمان وبلغ نحو ١٢٨.٣% لفرع العلاج الطبى .

نوصى باتخاذ الاجراءات اللازمة لخفض معدلات الخسائر لتلك الفروع .

- لوحظ ارتفاع نسبة العمولات وتكاليف الانتاج فى ٢٠٢٣/٣/٣١ عن المعدل النمطى (٢٠%) المقدر من هيئة الرقابة المالية حيث بلغت جملة العمولات وتكاليف الانتاج نحو ١٩٦,٨ مليون جنيه بنسبة ٢٦,١٨% من إجمالي الاقساط البالغة نحو ٧٥١,٦ مليون جنيه .

يتعين العمل على خفض تلك العمولات وتكاليف الانتاج بما يتناسب مع المعدل النمطى المشار اليه .

<u>ملاحظات اخرى :-</u>

١. بلغت صافى ارباح الفترة نحو ١٠٠,٦ مليون جنيه تحقق هذا الربح من ايرادات الدخل من الاستثمار (حر ومخصص) بنحو ٧,٤ مليون جنيه ، فروق تقييم اسعار عملات اجنبية بنحو ٥٢ مليون جنيه .

الامر الذى يتعين معه الاستمرار فى اعادة النظر فى اقتصاديات التشغيل .

٢. لم تنتهى الشركة بعد من اجراءات زيادة كل من راس المال المرخص به من ٣٠٠ مليون جنيه الى مليار جنيه وكذلك راس المال المصدر من ٢٣٥ مليون جنيه الى ٣٠٠ مليون جنيه .

يتعين على الشركة سرعة انهاء اجراءات زيادة راس المال .

٣. مازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن .

أ. عدم تعديل المادة (٣) من النظام الأساسي للشركة والخاصة بغرض الشركة بما يتفق ونص المادة (٢٧) من القانون ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته الخاص بقانون الاشراف والرقابة على التامين فى مصر والتى تقضى بان لا يجوز ان تجمع شركة التامين بين مزاولة فروع التامين الواردة بالبند اولا من المادة الاولى من ذات القانون والبند ثانيا

يتعين على الشركة ضرورة العمل على اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو تعديل المادة المذكورة من النظام الأساسي .

ب. لوحظ مخالفة الشركة لبعض احكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته **ويتضح ذلك مما يلى :-**

- لا تمسك الشركة دفتر لتدوين محاضر اجتماعات الجمعية العامة عقب كل جلسة بصفة منتظمة بالمخالفة لنص المادة ٧٥ من قانون الشركات .
- عدم استكمال القيد بدفتر محاضر اجتماعات مجلس الادارة حيث تبين لنا من الفحص ان اخر محضر مدون بالدفتر بتاريخ ٢٠١٩/١٢/٣ برقم ٥٠١ فضلا عن عدم استيفاء التوقيعات بالدفتر بالمخالفة لنص المادة ٨١ من قانون الشركات .

يتعين ضرورة الالتزام بأحكام القانون المشار اليه .

ج. عدم قيام الشركة بتعديل بعض مواد النظام الأساسي لها بما يتفق مع قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته حيث يتبين لنا وجود اختلاف بين المادة ٥٦ من النظام الأساسي والمادة ٦١ من القانون وكذلك المادة ٦٢ من النظام الأساسي والمادة ٦٩ من القانون .

يتعين الالتزام بما ورد بالقانون المشار اليه مع اتخاذ الاجراءات اللازمة فى هذا الشأن والافادة .

د. عدم امساك الشركة سجلا للأصول الثابتة بالمخالفة للمادة (١٩) من اللائحة المالية للشركة والتى اوجبت ذلك .

يتعين ضرورة الالتزام بإحكام اللائحة المالية .

ه. عدم امساك الشركة سجلا للأموال المخصصة بالمخالفة للمادة (٤٤) من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته والتى اوجبت على الشركة ان تمسك ذلك السجل وان يؤشر عليه من الهيئة .

يتعين ضرورة الالتزام بأحكام القانون المشار اليه .

و. عدم تفعيل الشركة للمادة رقم (٨٤) من القانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة والمواد (من ٢٥٠ الى ٢٥٦) من اللائحة التنفيذية للقانون (بان يكون للعاملين نصيب فى ادارة الشركة) كما نص النظام الأساسي (من المادة ٣٥ الى ٣٨) (بان يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة ادارية معاونة من العاملين) .

يتعين الالتزام بأحكام القانون المشار اليه ولائحته التنفيذية المشار اليها وكذا النظام الأساسي للشركة .

ز. تبين لنا عدم وجود لائحة عمل معتمدة من مجلس الادارة بخصوص اللجان المنبثقة منه طبقا لما جاء فى دليل الحوكمة الصادر من هيئة الرقابة المالية والذى يقضى بان يكون تشكيل اللجان وفقا للائحة عمل معتمدة من مجلس الادارة تتضمن تحديد مهام اللجنة ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها من خلال هذه المدة .

يتعين دراسة ما سبق فى ضوء دليل الحوكمة المشار اليه .

- لوحظ وجود قصور بنظام الرقابة الداخلية على مخزن سيارات الهلاك الكلى .
- ويتضح ذلك مما يلى :-

أ- عدم اجراء جرد مفاجئ على مخزن سيارات الهلاك الكلى خلال السنة المالية بالمخالفة للمادة ١٧ من اللائحة المالية للشركة .

ب- عدم قيام الشركة بإثبات قيمة سيارات الهلاك الكلى بالدفاتر المالية .

يتعين ضرورة اجراء جرد مفاجئ على مخزن سيارات الهلاك الكلى خلال السنة المالية اعمالا لنص المادة ١٧ من اللائحة المالية كما يتعين على الشركة اجراء قيد نظامي بقيمة كافة السيارات المخزنة بمخزن الهلاك الكلى اعمالا لقواعد الضبط والرقابة الداخلية .

- بلغت حقوق حملة الوثائق فى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٥٣٨,٨ مليون جنيه وتم تقديرها بمعرفة الخبير الاكتوارى للشركة وفى ضوء تقريره الذى ورد فيه ان المخصصات الفنية كافية لمقابلة التزامات الشركة تجاه حملة الوثائق بفروع التامين المختلفة .
- بلغ مخصص التعويضات تحت التسوية المدرج بحساب الايرادات والمصروفات نحو ١٣٠,٣ مليون جنيه مقابل نحو ١٠٥ مليون جنيه فى ٢٠٢٢/٦/٣٠ وبنسبة ٢٤% تتركز غالبيته بفروع الحريق ، الإجباري ، التكميلي ، الحوادث وبنسبة ٧٧% .

يتعين دراسة ذلك فى ضوء سياسة المخاطر المقبولة من الشركة واهدافها الاستراتيجية ومنها الربحية .

تحريرا في :١٧/ ٨ /٢٠٢٣ .

المدير العام

نائب مدير الادارة

(محاسبة / نيفين محمد صبرى)

وكلاء الوزارة

نواب اول مدير الادارة

(محاسبة / منال محمد رشدى) **(محاسبة / نعمة محمود محمد)** **(محاسب / عمرو رفعت عبد المنعم)**